مؤتمر العمل الشعبي يُعيد انتخاب أمينه العام وسط دعوات لتجديد الخطاب السياسي

٤٢٠ مندوباً يمثلون ٨٧ فرعاً محلياً ويقرّون لائحة داخلية جديدة تحدّ من تركز السلطة في يد الأمين العام لولايتين كاملتين

(محرّرو الشؤون الحزبية)

انتهى مساء الأحد في قاعة البلدية الكبرى بمدينة سرو الجبل مؤتمر العمل الشعبي الذي استمر ثلاثة أيام، بإعادة انتخاب أمينه العام للمرة الثالثة على التوالي، في مشهد وصفه مراقبون بأنه محاولة لإظهار التماسك بعد سنوات من الانقسامات الداخلية. وحصل المرشح الوحيد للمنصب، المهندس عادل الزيبق، على ٤٢٠ صوتاً من أصل ٤٥٥ مندوباً يمثلون ٨٧ فرعاً محلياً، في حين امتنع ٣٥ مندوباً عن التصويت. وأعلن الزيبق في كلمة ختامية أن المؤتمر «رفض أن يتحول إلى مجرد تزكية شكلية، وأن المندوبين مارسوا حقهم في النقاش والاعتراض».

وأقرّ المؤتمر لائحة داخلية جديدة تنص على أن لا يجوز للأمين العام الجمع بين منصبه وعضوية اللجنة المركزية لأكثر من ولايتين متتاليتين، وهو ما يعني خروج عدد من القيادات التاريخية من السباق الداخلي. كما نصت اللائحة على تخصيص ربع مقاعد اللجنة المركزية للنساء والشباب دون تحديد آلية واضحة لاحتسابها، الأمر الذي أثار تحفظات عدد من المندوبين الذين طالبوا بتأجيل البند إلى دورة لاحقة.

في المقابل، انسحب تيار يقوده النائب السابق فراس الحلبي من الجلسة الافتتاحية احتجاجاً على ما وصفه بـ«تزوير قوائم الحضور»، في حين نفى مسؤولو التنظيم وجود أي مخالفة، مشيرين إلى أن القوائم خضعت لتدقيق مزدوج. ويُعد هذا الانسحاب الثاني من نوعه خلال عامين، الأمر الذي يطرح أسئلة عن قدرة الحزب على استيعاب الخلافات الداخلية من دون تحولها إلى انقسامات علنية.

(مقالات الرأي من المنظمات)

الاستثمار في الصندوقين العربيين لا يلغي الحاجة إلى إصلاح الجباية المحلية

بقلم: د. منصور عبد الرحمن الكيلاني

تتجه دول عربية عدة، خلال السنوات الأخيرة، إلى تعزيز استثماراتها في صندوقين إقليميين هما صندوق النقد العربي وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، بوصفهما أداتين تمويليتين تخففان الضغط عن الموازنات العامة وتوفران سيولة بالعملة الصعبة في وقت تتراجع فيه المساعدات الثنائية والقروض الميسرة. غير أن هذا التوجه، وإن كان مفيداً في ظاهره، يخفي سؤالاً أعمق: هل تستطيع هذه الصناديق أن تعوض عن ضعف الجباية المحلية؟ الجواب، في معظم الحالات، لا. والاستثمار في الصندوقين قرار صحيح من حيث العائد والتنويع، لكنه لا يعالج الخلل البنيوي في بنية الإيرادات العامة.

تعاني جباية الضرائب المحلية في عدد من الدول العربية من تآكل القاعدة الضريبية، وتأخر تحديث السجلات العقارية، وضعف أدوات التحصيل الإلكتروني، وتداخل الصلاحيات بين المركز والبلديات. والنتيجة أن نسبة كبيرة من الإيرادات العامة تأتي من مصادر غير ضريبية، أو من تحويلات مركزية تتقلص كلما اشتد الضغط على الموازنة المركزية. في هذا السياق، يصبح الاستثمار في الصندوقين ربحاً مالياً، لكنه يؤجل المواجهة مع بنية الجباية بدلاً من معالجتها.

الصندوقان يقدمان تمويلاً بشروط ميسرة، وخبرة في إدارة المحافظ، وشبكة علاقات مع المؤسسات الدولية تفتح أبواب أسواق أوسع. لكن هذا التمويل يُحتسب في النهاية ضمن الدين العام، ويخضع لشروط تتعلق بالسياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية التي قد لا تكون متطابقة مع أولويات الموازنة المحلية. وبالتالي فإن الاستثمار فيهما يخفف الضغط المالي، لكنه لا يغير من حقيقة أن الدولة تدين لجهات خارجية بأموال تنفقها على خدمات يفترض أن يدفع ثمنها مواطنوها عبر الضرائب.

الحل الحقيقي يبدأ من الداخل، وهو أقل شعبية وأكثر كلفة: توسيع القاعدة الضريبية، ربط الرسوم بالخدمات المحلية، رقمنة السجلات العقارية، ومحاسبة المتهربين الكبار قبل الصغار. كل هذا يمكن أن يرفع الإيرادات خلال سنوات قليلة إذا توفرت الإرادة السياسية. أما الاستثمار في الصندوقين فيصلح أن يكون جزءاً من الحل إذا استُخدم لتمويل مشاريع تزيد الإيرادات المستقبلية، لا إذا استُخدم لتغطية نفقات جارية تتكرر كل عام